الجمهورية اللبنانية
وزارة التصميم العام
مصلحة النشاطات الاقليمية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

التعليم في لبنان

واقعه واتجاهات تطوره

معطيات اولية عن التعليم الابتدائي

تشرين الاول ١٩٦٥

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

وضع هذا التقرير تلبية لطلب معالي وزير التصميم العام ، وهو يشكل خطوة في تحضير برنامج للتعليم تعده حاليا مصلحة النشاطات الاقليمية .

مقـــدمـــــه :

في الوقت الذي يعمل فيه لبنان على عقلنـه مؤسساته ، ويجهد لوضع المخططـات والبرامج التي تنطبـق وواقعـه ، يصبح من الضـروري تقويـة معطيـاتـه الاحصائيـة فالدراسـات الجزئيـة وغير الدقيقـة التي كـانت تتيح في الماضي نظـرات عامة على اوضاعنـا تظهر الان بدائيـة تماما امام المشاكل المعقدة والمترابطة في مجتمع حديـث .

ونجـد في طليعـة هذه المشاكل ، مشكلة التعليم التي تبرز دورياالى المقـام الاول من مشاغلنـا الوطنيـة . وفي ميدان التعليم ، كما في غيره تظهر الحاجـة الى دراسـة شاملـة وعمل تركيزي . ولقد بدأت مصلحة النشـاطات الاقليميـة في وزارة التصميم العام هذا العمل فقامت الفرق المتعددة النشـاطات في هذه المصلحة خـلال عـام ١٩٦٤ بتنفيـذ تحقيقين احدهمـا عن التجهيز المدرسي والاخر عن الوضـع الديموغـرافـي في لبنـان

١ ـ تحقيـق التجهيـز المدرسـي :

يقدم قسم الاحصـاء في وزارة التربيـة الوطنيـة معلومات دقيقـة وكاملة الى حد ما عن التعليم الرسمي ، لذلـك رؤى من غير الضـروري القيـام بتحقيق عن المدارس الرسميـة فاقتصرت دراسـة التجهيز المدرسي على مؤسسات التعليم الخاص . وقد تمت زيارة جميع المدارس في هـذا القطـاع باستثناء مدارس العاصمة ـ وجمعت الفرق الاحصـاءات المعلومات المطلوبة (١) كما وضعت تقديرات بالنسبة لمدارس العاصمة استنادا الـى

---

١) مراجعة " دراسة التجهيزات المدرسية في المدارس الخاصة " وزارة التصميم العام بيروت سنة ١٩٦٤

الاحصاءات الجزئيـة المتوفرة في وزارة التربية الوطنية (١) ـ وظهر فيما بعد ان هذه التقديـرات دقيقـة كفـايـة ·

ا ان دراسـة التجهيز المدرسـي ، واحصاءات وزارة التربية الوطنية ، تقدم لنـا معطيـات عديدة دقيقـة تشمل جميع مناطـق لبنـان ، وبين هذه المعطيـات :

١ ـ عدد الاولاد المستوعبيـن في التعليم ، موزعيـن حسـب :

ـ القطـاع
ـ مرحلة الدراسـة
ـ جنس الولـد
ـ المنطقـة

٢ـ عمر الاولاد المستوعبين في مختلف مراحل التعليم

٣ـ التأخر المدرسـي

٢ = التحقيـق الديموغـرافـي :

ان هذا التحقيق ليس تعدادا شاملا للسكـان ، بل هو تعميم لدراسـة قرى ـ عيّنات جرى اختيارهـا من كل المناطق · اما في المدن فقد لجأت الفرق الى التقديـرات ·

---

١) ٦٤ ٪ من مدارس بيروت الخاصة اودعت وزارة التربية الاحصاءات المدرسية المطلوبـة ·

استنادا الى معرفة الفرق بالمناطق — وهي مركزة فيها — قسمتها الى مناطق منسجمة ، اى الى مجموعات قرى يربط بينها تشابه اقتصادي واجتماعي (بسبب اهمية التداخل بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الديموغرافية) . وفي كل منطقة منسجمة اختارت الفرق قرى ممثلة للمنطقة اجرت فيها دراسة منهجية شملت جميع الافراد المقيمين . وكان مجموع القرى التي درست ١٣٠ قرية في مختلف مناطق البلاد . اما المعلومات التي جمعت فتتعلق بـ :—

- العدد الاجمالي للسكان المقيمين
- اعمار المقيمين
- نشاط السكان المقيمين
- حركات النزوح

وعممت المعلومات التي جمعت في هذه القرى الممثلة على القرى الممثلة بالطريقة التالية : لنأخذ القرية أ الممثلة للقرى ب ، ج ، د . لقد اعطى التحقيق المباشر في القرية أ ان السكان المقيمين يشكلون نسبة ٦٠٪ من السكان المسجلين لدى الاحوال الشخصية وان الاولاد في سن الدراسة الابتدائية يشكلون ١٥٪ الخ ... فاعتمدت هذه النسب لحساب المعطيات نفسها في القرى التي تمثلها هذه القرية وللمزيد من الحرص ، جرت دراسة مباشرة لعدد من القرى التي عممت عليها النسب ، للتأكد من دقة النتائج وشملت الدراسة الاضافية هذه ستين قرية .

اما المدن الكبرى : طرابلس، زحلة ، صيدا ، جونيه ، فقد لجأت الفرق فيها الى تقديرات ومقارنات . وكانت بعثة ايرفد والخبير كلود مازور قد وضعا تقديرات معينة . كما وضعت تقديرات اخرى انطلاقا من جداول المكلفين في البلديات ومن سجلات الاحوال الشخصية ومصالح وشركات المياه والكهرباء . وقد اجريت كل التعديلات التي وجدت ضرورية على هذه الارقام قبل ان تحدد التقديرات النهائية .

وبالنسبة لبيروت الكبرى كان لدى الفرق تقديرات لمكتب دراسات خبير التنظيم المدني ايكوشار ، احدهما عن سنة ١٩٥٩ والثاني عن سنة ١٩٦٢ . ومن مقارنة ارقام التقريرين يظهر ان الازدياد السنوي لسكان بيروت الكبرى خلال هذه الفترة ، هو ٧ر٨ ٪ للضاحية الشمالية و ٣ر٥ ٪ للضاحية الجنوبية و ٦ ٪ للعاصمة . ومن تقدير ان النزوح الى بيروت قد خفت قوته بين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ بالنسبة لما كانت بين ١٩٥٩ — ١٩٦٢ جرى اعتماد نسبة ازدياد موحدة هي ٢ر٩ ٪ للعاصمة وضاحيتها

اما تقسيم السكان الى فئات اعمار فقد اعتمدنا فيه لبيروت الكبرى النسب العامة الناتجة عن الدراسة الديموغرافية في بقية لبنان . وتطبيق هذه النسب على بيروت ، يمكن ان يناقش، لان هيكل الاعمار للسكان في المدن يختلف عن هيكله للسكان في الريف والقصبات الصغيرة وعلى كل ، فان امكانية تصحيح هذه الارقام لم تستبعد وستنفذ قبل نهاية هذا العام عندما تنجز مصلحة النشاطات الاقليمية تحضير هرم اعمار السكان المقيمين في لبنان .

ان الارقام الناتجة عن التحقيق الديموغرافي ، تتوافق معها نتائج عدة دراسات في هذا الميدان نجد مراجعها في تقارير بعثة ايرفد والخبير كلود مازور .

الجدول المقارن رقم — ١ —

جـــدول مقارن عن السكـــان المقيميـــن

المنطقـــــــة	تقديرات مازور ١٩٦٣	تحقيق الفـــــرق ١٩٦٤
بيروت الكبـــرى	٨٠٠٠٠٠	٨٩٣ ٠٠٠
جبل لبـــنان	٢٩٠٠٠٠	٢٩٥٣٥٩
لبنان الشمالـــي	٣٧٥ ٠٠٠	٤٥١٢٥٣
لبنان الجنوبـــي	٢٨٠٠٠٠	٢٨٨٦٤٩
البقـــــاع	٢١٠٠٠٠	٢٥١٣٧٣
المجمـــــوع	١٩٥٥ ٠٠٠	٢١٧٩٦٣٤

ان مصلحة النشاطات الاقليمية قد حاولت بواسطة التحقيقات المباشرة ، والتجميعات والتقديرات والمقارنات تحقيق هذا العمل التركيزى الذى تشكل المعطيات الاولية هذه ، الخاصة بالتعليم الابتدائي احدى نتائجه . اما مجمل هذا العمل فسيظهر في التقرير القادم الذى تعده المصلحة : التعليم في لبنان ... واقعه واتجاهات تطوره .

الفصل الاول : النتائج الديموغرافية (١٩٦٤)

يبلغ عدد السكان المقيمين في لبنان في ٣١ ـ ١٢ ـ ١٩٦٤ حسب تحقيقنا الديموغرافي ، ٦٣٤ ر ١٧٩ ر ٢ شخصا بدون الفلسطينيين المقيمين في المخيمات وتضم بيروت الكبرى وحدها ٨٩٣ ٠٠٠ شخصا ٠

ينحصر اهتمامنا ، عند معالجة مشكلة التعليم الابتدائي من خلال البحث في برنامج عام للتعليم ، بثلاث فئات اعمار من السكان المقيمين : من هم في العمر الابتدائي (١) ومن هم في عمر الدوضة وعمر ماقبل الدراسة ٠ وهذه الفئات تشكل العدد الممكن استيعابه في التعليم الابتدائي عام ١٩٦٤ والعدد الواجب استيعابه بين ١٩٦٥ و ١٩٦٩ ٠

تشمل فئة العمر الابتدائي عام	١٩٦٤	٣١٩١٠٨ اولاد
وستبلغ عام	١٩٦٩	٣٦٨٧٢٠ ولدا

اى ان مرحلة السنوات الخمس الحالية يجب ان تؤمن استقبال ٣٦٨٧٢٠ ولدا جديدا في التعليم الابتدائي يأتون مقسمين على دفعات سنوية ٠

ويفرض ازدياد السكان الطبيعي ان تتزايد هذه الدفعات سنة عن سنة ولكن هذا التغير في العدد بين سنة واخرى لايؤدى الى اى تعديل في العدد الاجمالي الواجب استيعابه مدرسيا خلال السنوات الخمس هذه ٠

ولاننا نريد توزيع مجموع الواجب استيعابهم مدرسيا خلال السنوات الخمس على خمس سنوات ، اخذنا فئة العمر من ٦ الى ١١ سنوات في مجموعتين :

---

١) فئة العمر بين ٦ و ١١ سنة ٠

ـ الاولى تشمل الذين هم في سن الروضة (٤ ـ ٦ سنوات) ومن الواجب استيعابهم في التعليم الابتدائي خلال عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ـ وقسمناها الى فئتين متساويتين ·

والثانية تشمل الذين هم دون سن الدراسة (١ ـ ٤ سنوات) الواجب استيعابهم في التعليم الابتدائي خلال اعوام ٩٦٧ ـ ٩٦٨ ـ ٩٦٩ وقسمناها الى ثلاث فئات متساوية ·

ويبين الجدول رقم ٢ والجدول رقم ٣ التفاصيل ·

جدول رقم ٢ —

العدد الواجب استيعابه في التعليم الابتدائي عام — ١٩٦٤ —

المنطقة (١)	اجمالي السكان	٦	السن	١١
		ص	ب	المجموع
بيروت الكبرى	٨٩٣٠٠٠	٦٩٧٤٢	٦٠٩٠٢	١٣٠٦٤٤
جبل لبنان	٢٩٥٣٥٩	١٩٦٢١	١٧٤١٧	٣٧٠٣٨
لبنان الشمالي	٤٥١٢٥٣	٣٧٢٦٢	٣١٩٧٣	٦٩٢٣٥
لبنان الجنوبي	٢٨٨٦٤٩	٢٢١٥٧	٢١٠٠١	٤٣١٥٨
البقاع	٢٥١٣٧٣	٢١٥٥٨	١٧٤٧٥	٣٩٠٣٣
المجموع	٢١٧٩٦٣٤	١٧٠٣٤٠	١٤٨٧٦٨	٣١٩١٠٨

١) — ان المنطقة لا تنطبق ، فيما يتعلق ببيروت الكبرى وجبل لبنان ، على الحدود الادارية للمحافظات .

جدول رقـــم ٣ –

السكان القابلون للاستيعاب في التعليم الابتدائي خلال السنوات الخمس الحالية ١٩٦٥ – ١٩٦٩ –

المنطقة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	المجمـوع
بيروت الكبـرى	٢٨٥١٥	٢٨٥١٥	٣٢٩٢٢	٣٢٩٢٢	٣٢٩٢٢	١٥٥٧٩٦
جبل لبـنان	٨٥٠١	٨٥٠١	٨٩٠١	٨٩٠١	٨٩٠١	٤٣٧٠٥
لبنان الشمالي	١٤٧٩١	١٤٧٩١	١٤٦٧٤	١٤٦٧٤	١٤٦٧٤	٧٣٦٠٤
لبنان الجنوبي	١٠٣٧٦	١٠٣٧٦	١١٤٢٥	١١٤٢٥	١١٤٢٥	٥٥٠٢٧
البقـــاع	٨٠٧٥	٨٠٧٥	٨١٤٦	٨١٤٦	٨١٤٦	٤٠٥٨٨
المجمـــوع	٧٠٢٥٨	٧٠٢٥٨	٧٦٠٦٨	٧٦٠٦٨	٧٦٠٦٨	٣٦٨٧٢٠

الفصل الثاني : تلامذة التعليم الابتدائي عام ١٩٦٤

يثير وضع تلامذة التعليم الابتدائي الاهتمام ، خصوصا ، من ناحيتين :

١

- التوزع حسب القطاع (الرسمي والخاص)
- التأخر المدرسي

القسم الاول : التوزع القطاعي :

تشمل المرحلة الابتدائية في لبنان	٣١٨٩٤٤ تلميذا
منهم في التعليم الرسمي	١٣٣٠٢٧ تلميذا
وفي التعليم الخاص	١٨٥٩١٧ تلميذا

يشكل التعليم الخاص هذا بالتالي ٥٨٫٣٠ ٪ من مجموع تلامذة المرحلة ولكن من الضروري هنا ان نوضح ان الدولة تساهم في نفقات تعليم ١٢١٣٢١ تلميذا من تلامذة القطاع الخاص في المدارس المجانية مما يجعل مجموع تلامذة التعليم الرسمي والتعليم الخاص المجاني ٢٥٤٣٤٨ تلميذا بنسبة ٨٠ ٪ من مجموع تلامذة التعليم الابتدائي .

ونجد التعليم الخاص اكثر نموا في المدن منه في القرى لانه اكثر ربحا في المدن فهو يمثل في بيروت الكبرى ٨٤٫٧ ٪ من مجموع تلامذتها في التعليم الابتدائي بينما نجد التعليم الرسمي هو الاكثر نموا في لبنان الشمالي ولبنان الجنوبي والبقاع .

— ويعطي الجدول رقم ٤ توزيع الاولاد حسب القطاع والمنطقة —

جدول رقم ٤ـ

التلامذة في المرحلة الابتدائية

المنطقة	التعليم الرسمي	التعليم الخاص	المجموع
بيروت الكبرى	١٨١٨٥	١٠٢٣٩٨	١٢٠٥٨٣
جبل لبنان	٢٤٠٤٥	٢٨٥٩٦	٥٢٦٤١
لبنان الشمالي	٤٠٤٠٨	٢٥١٨٨	٦٥٥٩٦
لبنان الجنوبي	٣١٤٩٤	١١٨٦٨	٤٣٣٦٢
البقاع	١٨٨٩٥	١٧٨٦٧	٣٦٧٦٢
المجموع	١٣٣٠٢٧	١٨٥٩١٧	٣١٨٩٤٤

القسم الثاني : التأخر المدرسي ؟

يشكل التأخر المدرسي الذي يرجع الى مرحلة دراسية حتى رسم في الطول (١) حالة غريبة في مستوى التعليم الابتدائي ، تدل على تدهور وضع هذا التعليم ·

وهذا التأخر يقوم على وجود نسبة عالية من الاولاد في العمر التكميلي او الثانوي في مرحلة الدراسة الابتدائية ·

ويظهر التأخر المدرسي في هذه الدراسة بالنسبة للمرحلة الابتدائية ككل ولكنه يبدو اكثر اتساعا واكثر خطورة لو اخذ في مستوى كل صف من صفوف هذه المرحلة · (اي ان الولد في عمر ٨ سنوات (المعتبر في سن ابتدائي طبيعي) وهو في السنة الابتدائية الاولى ، هو في الواقع متأخر سنتين عن السن الطبيعي ·

ان بين تلامذة المرحلة الابتدائية البالغ عددا ٣١٨٩٤٤ تلميذا
عددا ممن هم في عمر تكميلي او ثانوي يبلغ ١٢٢٧٥٨ تلميذا
اي بنسبة ٣٨ر٥ ٪ من المجموع

انها مشكلة خطيرة من الناحيتين التربوية والاقتصادية ، تتطلب حلا عاجلا اذا اردنا وقف تدفق انصاف المثقفين على سوق العمل ·

والجدول التالي رقم (٥) يبين بالتفصيل التأخر المدرسي على صعيد المناطق ·

---

١ ــ راجع نظرة عامة على التعليم في لبنان للسيد أفالان ــ الاونيسكو ١٩٦٥

جدول رقم ٥

التأخر المدرسي في مرحلة التعليم الابتدائي

المنطقة	اجمالي (١)	في سن طبيعي	%	متأخر	%
بيروت الكبرى	١٢٠٥٨٣	٧٤٨٧٦	٦٢،٠٩	٤٤٤٣٦	٣٦،٨٥
جبل لبنان	٥٢٦٤١	٣١٢٧٠	٥٩،٤٠	٢٠٨٨٠	٣٦،٦٦
لبنان الشمالي	٦٥٥٩٦	٣٩١٨١	٦٠،٠٩	٢٥٨٠٩	٣٩،٣٤
لبنان الجنوبي	٤٣٣٦٢	٢٦٠٩٦	٦٠،٣٠	١٧١٢٨	٣٩،٥٠
البقاع	٣٦٧٦٢	٢١٧٢٨	٥٩،١٠	١٤٥٠٥	٣٦،٤٥
المجموع	٣١٨٩٤٤	١٩٣١٥١	٦٠،٦٥	١٢٢٧٥٨	٣٨،٤٨

(١) ان مجموع عدد التلامذة في السن الطبيعي والتلامذة المتأخرين لا يطابق العدد الاجمالي الذي يشمل بالاضافة لذلك تلامذة المرحلة الابتدائية الذين هم في سن الروضة .

الفصـــل الثـالـــث

العـــدد الواجـــب استيعابه فـي التعليم الابتدائي خـلال السنـوات الخمس الحالية

يتكون عدد الاولاد الواجب استيعابهم مدرسيا خلال السنوات الخمس الحالية من مجموعتين الاولى تضم الاولاد غير المستوعبين عام ١٩٦٤ والثانية تتكون من الازدياد الطبيعي للسكان ٠

القسم الاول : الاولاد غير المستوعبين في المدرسة ٠

ان مقارنة نتائج التحقيق الديموغرافي والمدرسي التي عرضت في الفصلين السابقين من هذا التقرير تمكنا من تقدير عدد الاولاد غير المستوعبين في المدرسة ٠

ـ التحقيق المدرسي يبين ان عدد المستوعبين في المدرسة في العمر الابتدائي هو ٢٢٣٠٥٠ تلميذا موزعين كما يلي : ـ

ـ في المرحلة الابتدائية	١٩٣١٥١	تلميذا في العمر الابتدائي
ـ في روضة الاطفال	٢٩٧٠٨	تلميذا في العمر الابتدائي
ـ في المرحلة التكميلية	١٩١	تلميذا في العمر الابتدائي

ـ ويبين التحقيق الديموغرافي ان عدد الاولاد في العمر الابتدائي اى الممكن استيعابهم في المدرسة هو " ٣١٩١٠٨ " ولدا ٠

واذا اسقطنا عدد الموجودين في المدرسة من عدد الممكن استيعابهم نحصل على عدد غير المستوعبين في المدرسة وهو ٩٦٠٥٨ ولدا ٠

ان غير المستوعبين مدرسيا في العمر الابتدائي يشكلون اذن ٣١ ٪ من مجموع الممكن استيعابهم في هذا العمر أي ان ولدا من ثلاثة اولاد في لبنان لا يذهب الى المدرسة تقريبا ٠

ومن غير الطبيعي ان لا يذهب هذا العدد الكبير من الاطفال اللبنانيين الى المدرسة ابدا ، او يدخلها متأخرا وفي كلا الحالتين يدعو هذا الوضع الى القلق ٠

يظهر عدد الغير المستوعبين في المدرسة موزعا حسب المناطق في الجدول رقم ٦٠

جدول رقم ٦ –

غير المستوعبين في المدرسة في العمر الابتدائي – ١٩٦٤

المنطقة	ممكن استيعابهم	غير مستوعبين	%
بيروت الكبرى	١٣٠٦٤٤	٣٧٣٣٠	٢٨،٥٧
جبل لبنان	٣٧٠٣٨	١٣٩٤	٣،٧٦
لبنان الشمالي	٦٩٢٣٥	٢٦٩٩٥	٣٨،٩٩
لبنان الجنوبي	٤٣١٥٨	١٤٩٤٢	٣٤،٦٢
البقاع	٣٩٠٣٣	١٥٣٩٧	٣٩،٤٤
المجموع	٣١٩١٠٨	٩٦٠٥٨	٣٠،١٠

القسم الثاني : الاولاد الواجب استيعابهم في المدرسة خلال السنوات الخمس

في الفصل الاول من هذا التقرير رأينا ان الازدياد الطبيعي للاولاد القابلين للاستيعاب في التعليم الابتدائي سيبلغ عام ١٩٦٩ ٣٦٨٧٢٠ ولدا
اذا اضفنا الى هذا عدد غير المستوعبين او ٩٦٠٥٨ ولدا
نحصل على عدد الاولاد الواجب استيعابهم او ٤٦٤٧٧٨ ولدا

ان على التعليم الابتدائي في لبنان ان يستقبل خلال السنوات الخمس الحالية ٤٦٤٧٧٨ ولدا . وهذا لايعني ان عليه ان يؤمن هذا العدد من المقاعد الجديدة فهنالك دفعات من التلامذة ستنتقل خلال هذه السنوات الى المرحلة التكميلية او تترك المدرسة نهائيا . وفي ابسط الاحتمالات سيترك مقاعد التعليم الابتدائي كل عام

$$\frac{٣١٨٩٤٤ \text{ (١)}}{٥ \text{ (٢)}} = ٦٣٧٨٨ \text{ ولدا}$$

تأمين : $\frac{٤٦٤٧٧٨}{٥} - \frac{٣١٨٩٤٤}{٥} = ٢٩١٧٥$ مقعدا جديدا كل عام

اي حوالي "٣٠٠٠٠ مقعد

اما اذا اردنا ان نواجه الازدياد الطبيعي للسكان فقط ، كان من الضروري تأمين

$\frac{٣٦٨٧٢٠}{٥} - ٣١٨٩٤٤ =$ حوالي ١٠٠٠٠ مقعد جديد

وسنعود الى هذين الاحتمالين في الخلاصات .

---

١) عدد تلامذة المرحلة الابتدائية

٢) عدد سنوات مرحلة التعليم الابتدائي

العدد الواجب استيعابه في التعليم الابتدائي خلال السنوات الخمس
الحاليـــة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ .

المنطقـــــة	غير المستوعبين مدرسيا	الازدياد الطبيعي	المجمـــوع
بيروت الكبرى	٣٧٣٣٠	١٥٥٧٩٦	١٩٣١٣٦
جبل لبـــنان	١٣٩٤	٤٣٧٠٥	٤٥٠٩٩
لبنان الشمالـــي	٢٦٩٩٥	٧٣٦٠٤	١٠٠٥٩٩
لبنان الجنوبـــي	١٤٩٤٢	٥٥٠٢٧	٦٩٩٦٩
البقـــاع	١٥٣٩٧	٤٠٥٨٨	٥٥٩٨٥
المجمـــوع	٩٦٠٥٨	٣٦٨٧٢٠	٤٦٤٧٧٨

الفصل الرابع

تحديد المشكلة

في ضوء الوضع الديموغرافي والوضع المدرسي اللذين عرضا في الفصول السابقة تظهر الخطوط الكبرى لمشكلة التعليم الابتدائي في لبنان ·

— يجب ان يواجه هذا التعليم ، اولا ، الازدياد الطبيعي المرتفع النسبة للاولاد من السن الدراسية · ويبلغ هذا الازدياد ١٠٫٠٠٠ ولدا في السنة ·

— يضاف الى هذا العدد ، التأخر المقلق في استيعاب الاولاد في السن الدراسية والذى ينبغي استلحاقه · ان ولدا من كل ثلاثة في العمر الابتدائي لا يذهب الى المدرسة ولا يمكن تجاهل هذا التأخر خوفا من ان يتكون مع الزمن جيل من الاميين في البلاد يخلق مشاكل من كل نوع ·

— ويرتبط هذا الوجه الكمي للمشكلة اى استيعاب الاولاد في عمر الدراسة الموجودين خارج المدرسة ، ارتباطا وثيقا بوجه المشكلة الاخر · الوجه النوعي · والظاهرة الاكثر مغزى في هذا المجال هي ارتفاع عدد المتأخرين في التعليم الابتدائي · فهنالك ١٢٢٧٥٨ تلميذا في الابتدائي بعمر تكميلي او ثانوى من مجموع ٣١٨٩٤٤ تلميذا في المرحلة الابتدائية · فالمتأخرون يشكلون نسبة ٣٨٫٥ ٪ من المجموع وبتصفية مبسطة هنالك تلميذ متأخر بين كل ثلاثة تلاميذ :

واذا اضفنا عنصر التأخر هذا الى عنصر عدم دخول المدرسة ، يصبح وضع الاولاد

في عمر الدراسة الابتدائية كما يلي (١) هنالك ولد بين كل ثلاثة لايذهب الى المدرسة وولد هو في المدرسة ولكنه متأخر عن سنه الطبيعي ، وولد واحد فقط في المدرسة وفي عمر طبيعي ٠

ان هذا الوضع يدعو للتأمل ، سواء من ناحيته التربوية او من ناحيته الاقتصادية انهما امران غير طبيعيين بشكل صارخ في وضع التعليم الابتدائي ينبغي معالجتهما ٠

ومن البديهي انه اذا خفف عن التعليم الابتدائي هذا العدد الضخم من المتأخرين ، يصبح قادرا على استيعاب جميع الاولاد في العمر الدراسي الموجودين حاليا خارج المدرسة ٠ ثم ان الجهاز التعليمي الحالي في المرحلة الابتدائية لايخدم كفايته من التلامذة ، رغم هذا العدد الكبير من المتأخرين ٠ فانه من البذخ لبلد في طريق النمو ان يخدم المدرس ٢٠ تلميذا فقط في التعليم الرسمي بينما تسمح الدولة للمدارس المساة مجانية ان يكون لديها ٤٠ تلميذا للمدرس ٠

ان هذا المعدل المنخفض من التلامذة بالنسبة للمدرس الواحد يعود الى وجود مدارس صغيرة في القرى والمزارع الصغيرة ، والى وجود فائض المدرسيين في بعض المدارس ينتج عن طريقة توزيعهم على المدارس ٠

وللدفاع عن هذا الوضع لايكفي ان يبرر بحق كل مزرعة مهما كانت صغيرة بمدرسة ابتدائية ولا ان يبرر التوزيع غير العقلاني للمدرسين بالضغوط الادارية والسياسية ٠

---

١) هنالك ٣١٩١٠٨ اولاد في العمر الابتدائي منهم ٩٦٠٥٨ ولدا خارج المدرسة و ١٠٠٠٠ ولد تقريبا في المدرسة يشكون تأخرا يتراوح بين سنة واربع سنوات داخل المرحلة الابتدائية اذا اعتبرنا نسبة التأخر في الصفوف كنسبة التأخر العامة لدى تلامذة الابتدائي ٠

الخـــلاصـــة :

يراجه التعليم الابتدائـي مشاكل حادة ومعقدة ليست ابسطها مشاكل الاستيعاب المدرسـي ، والازديـاد المرتفـع للسكـان ، والتأخر المدرسـي ٠

ومن الضرورى ايجاد حل لهذه المشـاكل ٠ مع العلم بان اى حل لايأخـذ بعين الاعتبـار المعطيـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة لهذه المشاكل محكوم عليه بالفشـل وهنـا لابـد من ملاحظتين اوليتين ٠

١ — ان الاولاد غير المستوعبين مدرسيـا ينتمون الى الفئـات الاجتماعية الفقيرة والى المناطـق غير المجهزة ٠ وبصيغـة اخرى ان الحـالة الاقتصـادية لاغالبي هؤلاء الاولاد لا تسمح لهم بارسالهم الى المدارس غير المجانية في القطـاع الخاص٠

٢— ان غلاء المعيشـة يدفـع منذ الان الفئـات الاجتماعية الوسطـى الى ارسال اولادها الـى المدارس الرسميـة اوالمدارس الخاصة المجانية ، بغية تخفيف عجز موازاناتها العائلية وتجعل هذه الحقيقـة المزدوجة من المحتم ازدياد تدفـق الاولاد على التعليم الرسمـي اوالتعليم الخاص المجـاني الذى تسـاعده الدولـة ، خلال مرحلة السنوات الخمـس الحاليـة ٠

لهذا فمن الخطر ان نعتمد ، حين وضع برامج الاستيعاب المدرسي للاولاد ، على القطاع الخاص غير المجاني لاستيعاب خمسين بالمائة من الاولاد في العمر المدرسـي (النسبـة الحالية لتوزع التلامذة بين القطاعين الرسمي والخاص تقريبـا ٠)

وينبغي ان يكون هذا الاعتبـار الاقتصـادى ـ الاجتماعي اسـاس كل بحـث عن حلول المشكلة ٠ فاذا غـاب عن الذهـن واجهنا خطر الوقوع في الخطأ ٠

ان مايهمنا هنا ليس تحديد الحصة ، التي تعود الى كل من التعليم الرسمي والتعليم الخاص من الاولاد الضرورى استيعابهم ، فذلك يتطلـب اختيارا سيـاسيـا

ولكل اختيار مسؤولياته المالية والاجتماعية ـ السياسية · ان هدفنا ينحصر باستعراض مختلف الحلول الممكنة ويرسم الاحتمالات والاتجاهات المأمولة ·

١ ـ الاحتمال الاول : استمرار الاتجاه الحالي :

هو ان يستمر التطور في خط الوضع الحالي ، فتبقى الحلول الاضطرارية السريعة وسيلة العمل الوحيدة ، بسبب انعدام كل تحسب للمستقبل : اي يستمر الحل في الحاق عدد متزايد كل سنة من المدرسين حملة الشهادة التكميلية لمعالجة الحالات الاكثر الحاحا من الضغط على المدارس الرسمية · ويكون على التعليم الابتدائي ان يؤمن وقف هذا الاحتمال ، ٣٠ ٠٠٠ مقعد جديد كل سنة كما بينا سابقا ·

ان هذا الحل غير ملائم من ناحيتين ، فهو من جهة يؤدي الى تضخم كبير في الهيئة التعليمية بزيادة ١٥٠٠ مدرس جديد كل عام (١) دون تحسين نوعية هذه الهيئة لان المنضمين الجدد اليها هم من حملة الشهادة التكميلية الذين لم يتلقوا اى تدريب خاص ، ولا يعالج هذا الحل من جهة ثانية مشاكل المتأخرين ونوعية التعليم ، والتفتيش الخ ···

انه مجرد حل مسكن يؤجل انفجار الازمة ولكنه يساهم في جعل المشكلة اكثر خطورة باستمرار ·

٢ ـ الاحتمال الثاني : ازالة عبء المتأخرين عن عاتق التعليم الابتدائي :

يضم التعليم الابتدائي ١٢٢٧٥٨ تلميذا في العمر التكميلي اوالثانوى ويشغل هؤلاء مقاعد ليست لهم مبدئيا · فاذا خففنا عن هذه المرحلة عبء هؤلاء التلامذة ، تمكنت من استقبال جميع الاولاد في العمر الابتدائي غير المستوعبين ·

---

١) لخدمة ٣٠ ٠٠٠ تلميذ جديد على اساس ان معدل التلامذة المجاني لكل مدرس في التعليم الابتدائي الرسمي هو ٢٠ تلميذا ·

من البديهي انه لايمكن البحث بهذا الاحتمال ، جديا ، في الاوضاع الحاضرة مادام التعليم التقني عاجزا عن استقبال هذا العدد الكبير من المتأخرين ومادامت سوق اليد العاملة لاتشكو نقصا في العمالة . فهو حل لايمكن البحث فيه الا على ضوء هذين العاملين ، حتى لا نكون قد تخلصنا من مشكلة لنخلق مشكلة غيرها .

٣ ـ الاحتمال الثالث : توزيع الهيئة التعليمية بشكل افضل

ان معدل التلامذة للمدرس الواحد هو ، كما رأينا سابقا ٢٠ تلميذا في القطاع الرسمي (و ٢١ تلميذا في القطاع الخاص) وفي هذا اسراف وعدم اكيد للامكانات ان المعدل العالمي يتراوح بين ٣٠ و ٣٥ تلميذا للمدرس فاذا اعتمدنا هذه النسبة امكن للهيئة التعليمية العاملة حاليا في القطاع الرسمي وحده ان تؤمن خدمة ٥٠٠٠٠ تلميذ جديد على الاقل ، على اساس توزيع عقلاني للهيئة التعليمية . وينبغي كي تصبح هذه الصيغة قابلة للتحقيق ان يسبقها اجراءان :

١ ـ تجميع المدارس (في المناطق الريفية) مع نظام لجمع التلامذة من القرى .

٢ ـ وضع طريقة لتبادل التلامذة بين القطاعين الرسمي والخاص في المزارع الصغيرة النائية .

ـ يؤدي تجميع المدارس ، في الواقع الى حل اكثر من مشكلة فهو يؤمن على الصعيد الكمي وفرا اكيدا وهاما ٥٠٠٠٠ مقعد جديد . وعلى الصعيد النوعي يتيح المجال للاخذ بتحسين نوعية التعليم . فالتعليم الرسمي في لبنان يشكو من توزع مدارسه بشكل يجعل التفتيش صعبا ويشكو من النسبة العالية من المدارس الصغيرة التي تضم اقل من خمسة مدرسين والتي يسودها التراخي الاداري ويبلغ التأخر المدرسي

فيها اعلى نسبة.فيكفي في هذه المدارس ان يتغيب مدرس واحد ليعطل صفا،كثيرا ما يضم عدة سنوات منهجيـــة ·

ان تجميع المدارس يمكن من حل هذه المشاكل · فالتفتيش يصبح اكثر سهولة كما يصبح ادخال نظـام الارشـادات التربوية اكثر سهولة · وتفقـد المدارس غير الكاملة التي يتحمـل فيها المدرس مسؤوليـة عدة سنوات منهجيـة ، مبرر وجودها · وعندما يزول عن التعليـــم الرسمـــي عبء مثل هذه المدارس ، يصبح بامكانه ان يجهز بسهولة اكثر ، مدارس ابتدائية كاملة تتحقق فيها شروط ملائمـة لازدهـار التعليم ·

ان طابـع المشكلة النوعي مهم لدرجة تمنع ان يحجبـه طابعها الكمـي ·

وبدون تقليل اهمية مشكلة عدد الاولاد الذين يواجـه التعليم الابتدائي ضـــرورة استيعابهم ، يكون من الخطأ الفادح الاعتقـاد بان حل مشكلة هذا التعليم هي في استمـرار تضخيـم المرحلة الابتدائيـة بشكل غير طبيعـي ·

ان هذا التضخيـم لن يؤدي الا الى جعل الازمـة اكثر خطورة والحل الاكثـــر عقلانيـة يقوم على تحسين جهاز التعليم الحالي بالامـور التالية :

١ ــ توزيع افضل للهيئـــة التعليميـة

٢ــ تقويـة التفتيش ولا مركزيتـه

٣ــ تدريب جهاز تعليمي مختص

٤ــ تجميع المدارس واقامة مدارس ابتدائيـة كبرى مع نظام لجمع التلامذة ·

٥ــ تفاهم بين القطاعين الرسمي والخاص على تبادل التلامذة في القرى الصغيـرة · النائيـــة ·

ان هذه الاقتراحات المختلفة ستقدم مفصلة في التقرير النهائي المقبل لمصلحة النشاطات الاقليمية " التعليم في لبنـان ــ واقعـه واتجاهات تطـــوره " ·

المحتـــــــــــــــوى

		صفحـــــة
مقـــدمـــــة		٣
الفصل الاول :	النتائج الديموغرافيـــة	٩
الفصل الثانـي :	الاولاد في المدرســـة	١٣
الفصـل الثالـث :	الاولاد الواجب استيعابهـم	١٧
الفصـل الرابـع :	تحـديـد المشكلـــــة	٢٢
الخـلاصـــــة :		٢٤

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

REPUBLIQUE LIBANAISE
Ministère du Plan

Service des Activités
Régionales.

L' E N S E I G N E M E N T

au Liban

Situation et Perspectives.

Données Préliminaires de l'Enseignement Primaire.

OCTOBRE 1965.

LIMINAIRE

Le présent rapport répond à une demande de Son Excellence, le Ministre du Plan. Il constitue une étape dans l'élaboration du programme de l'enseignement, actuellement en préparation au Service des Activités Régionales.

INTRODUCTION

A l'heure où le Liban cherche à rationaliser ses institutions et fait effort pour mettre au point des plans et des programmes adaptés à ses réalités, il lui importe de renforcer son arsenal statistique. En effet les études partielles et incertaines qui, jadis, permettaient des vues d'ensemble, paraissent anachroniques en présence des problèmes complexes et enchevêtrés d'une société moderne.

Vient en tête de ces problèmes, celui de l'enseignement qui figure périodiquement sur le répertoire de notre vie nationale. Ici, comme ailleurs, le besoin d'une étude globale se faisait sentir et un travail de synthèse s'imposait. Le Service des Activités Régionales au Ministère du Plan a commencé de réaliser ce travail. Pour ce faire, les équipes polyvalentes mènent au cours de l'année 1964, deux enquêtes, l'une scolaire, l'autre démographique.

I.- L'Enquête scolaire

Le Service des Statistiques de l'Education Nationale fournit des renseignements précis et assez complets sur l'enseignement public au Liban. Aussi a t-il été jugé inutile d'effectuer une enquête dans les écoles de ce secteur. L'enquête scolaire des Equipes Polyvalentes s'est circonscrite au secteur privé. Les écoles de ce secteur - exception faite de celles de la capitale - ont été visitées toutes, une à une et les équipes ont recueilli sur place les statistiques et les renseignements voulus (1). Pour les écoles de la capitale, une estimation - qui s'est avérée par la suite assez précise - s'est faite à partir des statistiques partielles du Ministère de l'Education Nationale (2).

L'enquête scolaire et les statistiques du Ministère de l'Education Nationale fournissent avec une grande précision et pour tout le Liban des données diverses, entre autres, les suivantes :

1. Nombre des scolarisés répartis par :
   - Secteur
   - Cycle
   - Sexe
   - Région
2. Age des scolarisés
3. Retard scolaire.

---

(1) cf.: Etude sur les Equipements des écoles privées, Ministère du Plan, Beyrouth, Décembre 1954.

(2) 64% des écoles de Beyrouth ont remis au Ministère de l'Education Nationale leurs statistiques scolaires.

II.- L'Enquête démographique

Il est à noter, pour commencer, qu'il s'agit là non d'un recensement mais d'un échantillonnage qui a été extrapolé à toutes les régions excepté les agglomérations urbaines où les Equipes ont procédé par estimation.

Vu leurs connaissances des régions où elles sont installées, les Equipes Polyvalentes ont divisé celles-ci en zones homogènes, c'est-à-dire en des ensembles de villages présentant entre eux une homogénéité socio-économique : l'interférence des facteurs socio-économiques et démographiques étant indéniable. Dans chaque zone, elles ont choisi des villages représentatifs où une étude systématique portant sur toutes les personnes résidentes a été effectuée. Pour l'ensemble du pays 130 villages ont été choisis. Les renseignements recueillis donnent:

- Le chiffre global de la Population résidente
- L'âge des résidents
- L'activité de la population résidente
- Les mouvements de migration.

Les renseignements recueillis dans ces villages représentatifs sont extrapolés aux villages représentés selon la modalité suivante : Supposons que A soit le village représentatif, que B, C, D les villages représentés, l'enquête dans A a donné une population résidente représentant 60% de la population enregistrée à l'Etat Civil, une population scolarisable au primaire de 15% etc..

./.

Ces pourcentages sont adoptés pour calculer les mêmes données dans les villages représentés.. Par souci de contrôle, un bon nombre des villages représentés a été étudié pour s'assurer des résultats. Le nouveau sondage de contrôle a porté sur une soixantaine de villages.

Quant aux grandes villes, Tripoli, Zahlé, Saida, Jounieh, les équipes ont procédé par estimations et recoupements. La Mission IRFED, l'expert Claude Mazure avaient fait des estimations. Certaines autres estimations ont été faites à partir des registres des contribuables des Municipalités, de l'Etat-Civil, des Services Hydrauliques et des Offices de l'Electricité. A tous ces chiffres on a apporté les rectifications qui s'imposaient avant de fixer l'estimation finale.

Pour le Grand Beyrouth, les équipes avaient deux estimations l'une de 1959, l'autre de 1962, faites par le Bureau d'Etude de l'Urbaniste M. Ecochard. L'accroissement annuel de l'agglomération beyrouthine qui résulte de la comparaison des deux estimations se situait autour de 7,8% pour la banlieue Nord, de 5,3% pour la banlieue Sud et de 6% pour la capitale; l'exode à Beyrouth, s'est, pense-t-on, ralenti entre 1962 et 1964 par rapport à 1959 et 1962. Aussi a-t-on adopté un même pourcentage d'accroissement de 3,9% pour la capitale et sa banlieue.

Pour la répartition en catégories d'âge de cette population on a adopté le pourcentage général du Liban résultant de l'enquête démographique. L'application de ce pourcentage à Beyrouth serait peut-être discutable; la structure d'âge d'une population urbaine se différenciant de celle d'une population rurale et de petits

./.

bourgs. Dans tous les cas, la possibilité d'une rectification n'est pas écartée. Elle se fera avant la fin de cette année lorsque le Service des Activités Régionales aura établi la pyramide des âges de la population résidente au Liban.

Les chiffres de l'enquête démographique sont corroborés par les résultats de plusieurs travaux intéressant ce domaine et dont on trouve les références dans les rapports de la Mission IRFED et de l'expert Claude Mazure.

TABLEAU N° 1 Tableau comparatif de la Population Résidente.

Zone	Estimation Mazure 1963		Enquête Equipes Polyvalentes 1964
Gd. Beyrouth	800.000		893.000
Mt. Liban	290.000		895.359
Liban Nord	375.000		451.253
Liban Sud	280.000		288.649
La Béqa'a	210.000		251.373
Total	1.955.000		2.179.634

Par des enquêtes sur place, des recoupements, des estimations et des comparaisons, le Service des Activités Régionales a tenté ce travail de synthèse dont les présentes données préliminaires concernant l'enseignement primaire, constituent une de ses grandes lignes. Le tout devant paraître dans le prochain rapport du Service: l'Enseignement au Liban, Situation et Perspectives.

CHAPITRE PREMIER

Le bilan démographique

La population résidente au Liban aurait atteint, d'après notre enquête démographique au 31.12.1964, "2.179.634" habitants, non compris les palestiniens vivant dans les camps; l'agglomération beyrouthine comprenant à elle seule "893.000" habitants. De cette population trois catégories d'âge: le primaire (1), le maternel et le pré-scolaire sont à retenir lorsque est abordé, en matière de programmation scolaire, le problème de l'enseignement primaire. Elles constituent l'effectif scolarisable en 1964 et à scolariser entre 1965 et 1969 dans ce cycle.

Le groupe d'âge primaire comprend en 1964 "319.108" enfants. Il aura atteint en 1969 "368.720" enfants, c'est-à-dire que le présent quinquennat doit accueillir au cycle primaire "368.720" nouveaux venus qui arrivent en tranches annuelles. L'accroissement naturel de la population exige sans doute que l'effectif de ces tranches aille croissant d'une année à l'autre. Ces variations inter-années ne changeant rien au total de l'effectif à scolariser au cours du quinquennat, nous avons exploité en deux blocs les catégories d'âge comprises entre 1 an et 6 ans; le premier correspond à l'effectif de l'âge maternel qui est à scolariser au primaire en 1965 et 1966. Le second à celui de l'âge pré-scolaire qui est à scolariser au primaire en 1967, 1968 et 1969. C'est pourquoi voulant répartir le

---

(1) Cet âge correspond à la tranche d'âge entre 6 et 11 ans.

total scolarisable au cours du quinquennat sur cinq ans, nous avons divisé le premier bloc en deux et le second en trois.

TABLEAU N° 2 Effectif scolarisable au primaire en 1964.

Zone (1)	Population globale	6 à 11 ans G	F	Total
Gd. Beyrouth	893.000	69.742	60.902	130.644
Mt. Liban	295.359	19.621	17.417	37.038
Liban Nord	451.253	37.262	31.973	69.235
Liban Sud	288.649	22.157	21.001	43.158
Béqa'a	251.373	21.558	17.475	39.033
Total	2.179.634	170.340	148.768	319.108

TABLEAU N° 3 Population scolarisable au Primaire au cours du présent quinquennat 1965-1969

Zone	1965	1966	1967	1968	1969	Total
Gd.Beyrouth	28.515	28.515	32.922	32.922	32.922	155.796
Mt.Liban	8.501	8.501	8.901	8.901	8.901	43.705
Liban Nord	14.791	14.791	14.674	14.674	14.674	73.604
Liban Sud	10.376	10.376	11.425	11.425	11.425	55.027
Béqa'a	8.075	8.075	8.146	8.146	8.146	40.588
Total	70.258	70.258	76.068	76.068	76.068	368.720

(1) La zone ne correspond pas dans le cas du Grand Beyrouth et du Mont Liban à la délimitation administrative des Mohafazats.

CHAPITRE SECOND

L'Effectif scolaire au primaire en 1964

Deux aspects de cet effectif nous retiennent plus particulièrement:

- La répartition par secteur
- Le retard scolaire.

Section I - La répartition par secteur

Le cycle primaire, au Liban, comprend "318.944" élèves dont "133.027" dans le secteur public et "185.917" dans le secteur privé, qui totalise 58,6% du total des élèves. Mais il importe de noter ici que l'Etat subventionne dans les écoles gratuites du secteur privé "121.321" élèves. Ce qui fait que le total des élèves dans les secteurs public et privé-gratuit, c'est-à-dire payé ou subventionné par l'Etat atteint "254.348". Ce chiffre représente 80% de l'ensemble des élèves du cycle primaire.

L'enseignement privé gratuit est plus développé dans les villes parce que c'est là qu'il est rentable. Il représente dans le Grand Beyrouth 84,7% du total des élèves de cette agglomération. Tandis qu'au Liban Nord, au Liban Sud et dans la Béqa'a, c'est l'enseignement officiel qui s'est le plus développé. Le tableau N°4 donne la répartition des élèves suivant les secteurs et les régions.

./.

TABLBAU N° 4 L'Effectif scolaire au cycle primaire

	Enseignement officiel	Enseignement privé	Total
Gd. Beyrouth	18.185	102.398	120.583
Mont Liban	24.045	28.596	52.641
Liban Nord	40.408	25.188	65.596
Liban Sud	31.403	11.868	43.362
Béqa'a	18.895	17.867	36.762
Total	133.027	185.917	318.944

Section II - Le retard scolaire au cycle primaire

Dû notamment à une scolarité prolongée (1), le retard scolaire constitue au niveau de l'enseignement primaire, une véritable anomalie, symptôme d'une détérioration de cet enseignement. Il consiste en la présence au cycle primaire, d'une forte proportion d'élèves ayant l'âge complémentaire et secondaire. Analysé dans la présente étude sur l'ensemble du cycle, il serait plus grave et plus étendu s'il était détaillé au niveau de chaque classe.

(1) Cf.: Panorama de l'enseignement au Liban par B.P. Valin, Unesco.

considéré non plus en bloc mais année par année, c'est-à-dire que l'élève âgé de 8 ans - âge primaire normal - mais étant toujours en première année primaire est en fait en retard de deux ans. "Sur les "318.944" élèves du cycle primaire "122.758", c'est-à-dire 38.5% du total des élèves sont en âge complémentaire ou secondaire. Il y a là un grave problème d'ordre pédagogique et économique qui nécessiterait une solution imminente, si l'on voulait freiner une crue de semi-intellectuels sur le marché du travail. Le tableau suivant détaille le retard scolaire sur le niveau régional.

TABLEAU N° 5 Le retard scolaire au primaire.

Zone	Global	Age normal	%	Retardataires	%
Gd. Beyrouth	120.583	74.876	62.09	44.436	36.85
Mont Liban	52.641	31.270	59.40	20.880	39.66
Liban Nord	65.596	39.181	60.09	25.809	39.54
Liban Sud	43.362	26.096	60.30	17.128	39.50
La Béqa'a	36.762	21.728	59.10	14.508	39.45
Total	318.944	193.151	60.65	122.758	38.48

CHAPITRE TROISIEME

L'Effectif à scolariser au cours du quinquennat

L'effectif à scolariser au cours du quinquennat est constitué de deux catégories, la première, celle des non-scolarisés en 1964, la deuxième de l'accroissement naturel de la Population.

Section I - Effectif des non-scolarisés.

La confrontation des résultats des enquêtes, scolaire et démographique, présentés aux chapitres précédents de ce rapport, nous permet d'évaluer l'effectif des non-scolarisés. De l'enquête scolaire, il résulte que les scolarisés de l'âge primaire sont au nombre de "223.050" élèves se répartissant comme suit:

- au cycle primaire "193.151" élèves en âge primaire
- au jardin d'enfants "29.708"élèves en âge primaire
- au cycle complémentaire "191"élèves en âge primaire

De l'enquête démographique, il résulte que les enfants en âge primaire, c'est-à-dire scolarisables, sont au nombre de "319.108" enfants.

En retranchant des scolarisables "319.108", les scolarisés "223.050", nous obtenons l'effectif des non scolarisés "96.058" enfants.

Les non-scolarisés à l'âge primaire représentent donc 30% du total des scolarisables à cet âge, c'est-à-dire que presque 1 sur 3 des enfants, au Liban, ne va pas à l'école.

./.

Il serait anormal qu'un tel nombre de petits libanais n'aillent du tout à l'école ou tardent à y entrer. Dans l'un et l'autre cas, une situation délicate - le moins qu'on puisse dire - en résulte.

TABLEAU N° 6 Les non-scolarisés à l'âge primaire.

Zone	Scolarisables	Non scolarisés	%
Gd. Beyrouth	130.644	37.330	28.57
Mont Liban	37.038	1.394	3.76
Liban Nord	69.325	26.995	38.99
Liban Sud	43.158	14.942	34.62
La Béqa'a	39.033	15.397	39.44
Total	319.108	96.058	30.10

Section II - Effectif à scolariser au cours du quinquennat.

Au chapitre premier de ce rapport, nous avons vu que l'accroissement naturel de la population scolarisable atteindrait en 1969, "368.720" enfants. Joignant à ce chiffre, celui des non-scolarisés, ou "96.058"enfants, nous obtenons un chiffre de l'ordre de "464.778" enfants à scolariser. L'enseignement primaire au Liban doit pouvoir accueillir au cours du présent quinquennat "464.778" enfants. Cela ne

./.

veut pas dire pour autant, qu'il doit prévoir "464.778" nouvelles places. En effet, au cours du quinquennat, des vagues d'élèves passent au cycle complémentaire ou quittent définitivement l'école. Dans l'hypothèse la plus simple, chaque année $\frac{318.944}{5}$ (1), c'est-à-dire "63.788" élèves cèdent la place dans le cycle primaire.

Si le Liban veut rattraper le retard en scolarisation, il doit prévoir en moyenne chaque année:

$\frac{464.778}{5} - \frac{318.944}{5}$ = "29.175" nouvelles places, c'est-à-dire en arrondissant "30.000" places

S'il veut affronter uniquement l'accroissement naturel de la population, il doit prévoir :

$\frac{368.720}{5} - \frac{318.944}{5}$ = "10.000" nouvelles places.

A ces différentes hypothèses nous reviendrons dans les conclusions.

TABLEAU N° 7 - Effectif à scolariser au cours du quinquennat 1965-1969.

	Non-scolarisés	Accroissement naturel	Total
Gd. Beyrouth	37.330	155.796	193.126
Mont Liban	1.394	43.705	45.099
Liban Nord	26.995	73.604	100.599
Liban Sud	14.942	55.027	69.969
Béqaa	15.397	40.588	55.985
Total	96.058	368.720	464.778

CHAPITRE IV

La Problématique

A la lumière de la situation démographique et scolaire, analysée au cours des précédents chapitres, les grandes lignes d'une problématique de l'enseignement primaire au Liban se dégagent. Cet enseignement, pour commencer, doit faire face à un accroissement naturel élevé de la population scolarisable qui atteint "10.000"enfants par an.

A ce nouvel effectif, vient s'ajouter un retard inquiétant en scolarisation à rattraper : à l'âge primaire, un enfant sur trois ne va pas à l'école. L'enseignement ne peut pas se désintéresser de ce retard, de peur de voir se constituer au Liban, une génération d'illettrés qui poseraient au pays des problèmes de tous ordres.

Cet aspect quantitatif du problème, l'accueil des scolarisables et des non-scolarisés, est étroitement lié à un aspect d'ordre qualitatif. Le symptôme le plus révélateur de cet autre aspect est le nombre élevé de retardataires au primaire. En effet, sur un total de "318.944" élèves dans ce cycle, "122.756" sont en âge complémentaire ou secondaire. Ils représentent 38,5% de l'effectif total. En une formule plus simplifiée, cela donne plus d'un élève sur trois qui est en retard.

Si ce dernier aspect est conjugué avec le premier, la non-scolarisation, la situation des enfants en âge primaire se traduit ainsi (1) : un enfant sur trois ne fréquente

---

(1) Sur les "319.108" enfants en âge primaire, "96.058" ne sont pas scolarisés, "100.000" environ souffrent d'un retard de 1, 2, 3 ou 4 ans, si l'on considère que le retard des enfants en âge primaire est du même ordre que le retard de tous les enfants au primaire.

du tout l'école, un autre y est mais il souffre d'un retard de classe, un seul s'y trouve en âge normal. Du point de vue pédagogique et économique, il y a là matière à réflexion. Voilà deux anomalies criantes de l'enseignement primaire auxquelles il faudrait remédier. Il irait sans dire que, soulagé d'un tel nombre de retardaires, l'enseignement primaire serait à même d'accueillir tous les non-scolarisés.

Malgré ce nombre élevé de retardataires, l'effectif actuel de ce cycle n'est pas encore saturé. Il est trop onéreux, en effet, dans un pays en voie de développement d'avoir en moyenne 20 élèves (1) par instituteur dans le secteur public alors que l'Etat permet aux écoles dites gratuites d'avoir 40 élèves par instituteur. Cette moyenne faible est due à la création de petites écoles dans les petites localités rurales et à la présence d'un excédent d'instituteurs dans certaines écoles.

Pour défendre le statu quo, il ne suffit pas d'alléguer le droit de chaque localité - si petite soit-elle - à avoir sa petite école primaire, et les contraintes administratives et politiques pour expliquer l'irrationalité dans l'affectation des instituteurs.

---

(1) Cf.: Etude sur les Equipements des Ecoles Privées, Beyrouth, Ministère du Plan, Décembre 1964.

CONCLUSIONS

L'Enseignement primaire affronte des problèmes intrigués et complexes, non des moindres, ceux de la non-scolarisation, de l'accroissement élevé de la population, des retards scolaires etc.. A ces différents problèmes, une solution doit être trouvée. Celle-ci sera vouée à l'échec tant qu'elle néglige les données socio-économiques afférentes. A ce propos, deux remarques préliminaires s'imposent:

1 - les non-scolarisés appartiennent tous aux couches sociales pauvres et aux régions démunies du pays. Exprimé autrement; cela signifie que la situation économique de leurs parents ne permet pas de les envoyer aux écoles payantes du secteur privé.

2 - la cherté de la vie pousse déjà les couches sociales moyennes à envoyer leurs enfants au secteur public ou privé gratuit, et ce en vue de diminuer leur déficit budgétaire familial.

Cette double réalité rend probante, au cours du présent quinquennat, une affluence accrue dans le secteur public ou privé subventionné. Il serait dangereux, en établissant des programmes de scolarisation, de compter sur le secteur privé payant pour accueillir 50% de l'effectif scolarisable. Dans toute recherche de solution au problème, cette réalité socio-économique doit constituer la toile de fonds. Si on la perd de vue, on risque des faux pas. Il n'est pas question pour nous ici de fixer la part afférente à chaque secteur. Il y a là une option politique à prendre : tout choix impliquant des responsabilités financières et socio-politiques. Aussi, notre objectif se limite t-il par la suite, à passer en revue les différentes hypothèses et d'esquisser les perspectives et orientations souhaitables.

I - Première hypothèse

L'évolution pourrait se poursuivre dans la ligne de conduite de l'état actuel. Faute de prévisions, les solutions d'urgence continueraient à constituer le seul mode d'action: embaucher chaque année un nombre toujours croissant d'instituteurs, titulaires du brevet d'études complémentaires, pour satisfaire les cas les plus urgents. Dans cette hypothèse, l'Enseignement primaire devrait prévoir chaque année, comme nous l'avons déjà démontré, "30.000" nouvelles places. Cette solution présente un double inconvénient. D'une part, elle accroît considérablement le personnel enseignant de "1500" nouveaux instituteurs par an (1), sans améliorer la qualité de ce personnel : les nouveaux venus étant toujours de simples brevetés n'ayant aucune formation spéciale. D'autre part, elle n'apporte aucune solution au problème des retardataires, à celui de la qualité de l'enseignement, de l'inspection etc.. Il s'agit là d'un simple palliatif qui ne fait qu'aggraver le problème et différer l'éclatement de la crise.

II - Deuxième Hypothèse

Soulager l'enseignement des retardataires.

Dans l'enseignement primaire, il y a "122.758" élèves en âge complémentaire ou secondaire. Ces élèves occupent donc une place qui ne leur appartient pas. Si ce cycle en était soulagé, les nouvelles places disponibles auraient servi à accueillir tout l'effectif des non-scolarisés et une partie des nouveaux venus.

Il irait sans dire que cette hypothèse ne peut être envisagée sérieusement dans l'état actuel des choses, tant que l'enseignement technique n'est pas à même d'accueillir

./.

un effectif aussi important et que le marché du travail ne souffre d'une pénurie de main-d'oeuvre. Elle n'est donc abordable qu'en fonction de ces deux données, sans quoi on se tire d'une difficulté pour s'en créer une autre.

III - Troisième Hypothèse

Opérer une meilleure répartition du Corps enseignant.

La moyenne d'élèves par instituteur, comme nous l'avons vu précédemment, est de "20" dans le secteur public et de "21" dans le secteur privé. Il y a là certainement un gaspillage et une perte d'énergie. Alors que la moyenne internationale se situe autour de "30-35" élèves par instituteur. Cette moyenne appliquée, le personnel actuellement en service dans le secteur officiel seul, peut suffire au moins à "50.000" nouveaux élèves, si une affectation rationnelle du corps enseignant est adoptée. Pour être réalisable, cette formule devrait être précédée de deux mesures:

1 - Un regroupement d'écoles avec un système de ramassage scolaire

2 - Un protocole d'échange d'élèves, dans les petites localités périphériques entre les secteurs public et privé.

Le regroupement d'écoles, en effet, apporte une solution à plus d'un problème. Sur le plan quantitatif tout d'abord, il réalise un gain sûr et important "50.000" nouvelles places. Sur le plan qualitatif, il permet une amélioration de la qualité de l'enseignement. L'Enseignement officiel, au Liban, souffre de la dispersion de ses écoles qui rend difficile le contrôle de l'inspection, de la proportion élevée de petites écoles de moins de cinq instituteurs où sévit un relâchement notoire et où les retards scolaires sont les plus fréquents. Dans ces écoles, il

./.

suffit qu'un instituteur s'absente pour que la classe prenne congé, étant entendu que la classe comprend plus d'une année d'enseignement. Dans le regroupement d'écoles, tous ces problèmes pourraient trouver une solution. L'inspection sera plus aisée à mener et les conseils pédagogiques possible d'instaurer. Les écoles incomplètes où l'instituteur est responsable de plusieurs années d'enseignement n'auront plus de raison d'être. En se soulageant de ce genre d'écoles, le secteur public aura plus de facilité à équiper en matériel scolaire des écoles de cycle complet où se réalisent des conditions favorables à l'épanouissement de l'enseignement. L'aspect qualitatif du problème est trop important pour le voiler par l'aspect quantitatif.

Il n'est pas dit que ce dernier est à minimiser, mais c'est commettre une erreur grave que de penser que la solution aux problèmes de l'enseignement primaire réside dans un accroissement monstrueux de ce secteur. Un tel accroissement ne fera qu'aggraver la crise, les perspectives les plus rationnelles, consistent dans l'amélioration du système actuel:

1- Une meilleure répartition du personnel enseignant
2- Un renforcement de l'inspection et sa décentralisation
3- Une formation d'un personnel qualifié
4- Un regroupement d'écoles et la création de grandes écoles primaires avec un système de ramassage scolaire.
5- Une entente entre les secteurs public et privé dans les petites localités périphériques.

Ces différentes propositions seront détaillées dans le prochain rapport final du Service des "Activités Régionales""L'Enseignement au Liban, Situation et Perspectives".

—

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

S O M M A I R E

		Page
INTRODUCTION		3
CHAPITRE I -	Le bilan démographique	8
CHAPITRE II -	L'Effectif scolaire	10
CHAPITRE III --	L'effectif à scolariser au cours du quinquennat	13
CHAPITRE IV -	La Problématique	16
CONCLUSION		18

Octobre 1965.